تضافر الجهود الخيرة .. وتراص الصفوف في وطن الـ22 من مايو العظيم طريق النهوض والبناء والازدهار

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

تعيق التنمية.. تحبط الإبداع... تتعب القيادة والشعب:

وجوه سئمتها الحياة..؟!

احمد غيلان

تسبقنا دوماً الرؤى المتجددة لفخامة الرئيس علي عبدا لله صالح، وتثبت لنا الظروف والمنعطفات والمحطات التاريخية أن فخامة الرئيس حفظه الله قائد مجدد ومتجدد، يمتلك الإرادة والقدرة والاستعداد الدائم للتعاطي مع متغيرات الحياة بما يتناسب معها فكراً وسلوكاً ومنهجاً وآليات وتلك سمات حيوية عظيمة قل أن تتوفر في شخص، وقليلون جداً من الناس أولئك الذين ظلت عطاءاتهم وقدراتهم وانجازاتهم تتجدد وتتعاظم وتمتد بامتداد حياتهم والمراحل التي سجلوا فيها حضوراً انسانياً ظل يتصاعد حتى اللحظات الأخيرة من حياتهم، دون أن يتوقفوا عند لحظة أو انجاز أو محطة عطاء..

وليست المبادرة السياسية التي أعلنها فخامة الرئيس مؤخراً أول ولا آخر شاهد على ثلاثين عاماً من النماء والتطور في ظل قيادة فخامة الرئيس الذي خاص بالوطن معتركات تنموية شاملة غيرت وجه الحياة، ولامالت المتغيرات التي يشهدها الوطن في مختلف المجالات تؤكد حيوية القائد وشغفه بالتجدد والتجديد، والتطور والارتقاء بهذا الوطن ليبقى في مكانة تمنحه فرصة وأحقية مجاراة الزمن ومواكبة متغيرات الحياة بل والإسهام في صياغة ملامح هذه المتغيرات رغم كل المتاعب والظروف والمعاناة المترتبة على ذلك.

وكلا ليست هموم التنمية ومعتركات البناء والنهضة الشاملة أقصى مايكابد هذا القائد الباني المناضل، بل أن معاناته الحقيقية القديمة والجديدة والمتجددة تتمثل في طابور الجمود والتقليدية والشمولية.. هذا الطابور الذي يجتر ماضية ويجاهر بصنميته ويمارس علينا وعلى الرئيس وعلى الوطن أبشع سلوكيات النرجسية ويتعاطى مع كل خطوة تغييراً ومشروع تطوير يقفز إلى الواجهة بتعالٍ وغرور وجحود بحق الآخر في الإبداع والتجديد والابتكار.

مصيبتنا في هذا النوع من البشر أنهم غير قادرين على التجدد وغير قابلين بالتجديد في ذات الوقت .. وكلما أثبتت تجاربهم فشلهم في تحقيق نجاح او اجتراح فعل نبيل يؤكد صلاحيتهم للعطاء ويخدم الناس والوطن كلما اتسعت رقعة حقدهم على النجاح وازداد سخطهم على الإبداع والمبدعين وازدادوا اصراراً على الوقوف حجر عثرة في طريق أي جديد أو تجديد.

وما أكثر ماسمعنا وشاهدنا وتابعنا عينات من طابور "المنحلين" وهم يتنطعون وينظرون و" يتبرطعون " في نقد الجمود والجامدين والتأفف من الشمولية ومخلفات الماضي وهم في الحقيقة اسوأ صور الماضي واخطر مخلفاته بما هم عليه من أنانية ونرجسية وثقافة اقصائية متزمتة..!

الحضور البليد لمعظم القيادات التي تحتكر صدارة وواجهات العمل السياسي في التيارات والأحزاب السياسية "سلطة ومعارضة" شاهد حي ودليل دامغ على فرقة وخصام وقطيعة بين أزمنتنا وأجيالنا الماضية والحاضرة والمستقبلية هذه الفرقة وهذه القطيعة وهذا الخصام وهذا الفقر تترسخ وتزداد بفعل منهجية ماضوية اقل آثارها قناعات تترسخ في أذهان جيل الحاضر بعدم صلاحية وجدوى الجيل الذي سبقهم والذي يقف بدورة جداراً عازلاً بين المستقبل وجيل المبدعين والطامحين والمتطلعين من هذا الجيل الذي تتعامل معه العقول المحنطة على انه مجرد مجموعة مراهقين شطاحين..

لست اكفر بجيل كان له دوره وأثره وانجازاته وعطاءاته وله خبراته وتجاربه ولست متعصباً لجيل الشباب بما هم عليه من طموح وإبداع وتأهيل وقدرة على العطاء والانجاز رغم أن ذلك من حقي..لكني اكفر بالإقصاء وامقت الفرقة وأتطلع إلى مشهد اجد فيه الكهل صاحب الخبرة والتجربة بأخذ بيد الشاب الطامح المتطلع المؤهل فيعينه ويدفع به إلى الانجاز والعطاء والنجاح وبذلك يشعر الجديد بمسئوليته في مواصلة مشوار سابقيه لابحاجة أو رغبة في بدء مشوار جديد يزيل به آثار من سبقوه.

أننا نتطلع إلى سلوك قويم يمد جسر المحبة والتواصل بيننا وبين الجيل الذي سبقنا واخذ فرصته وعاش عمره ويريد الآن أن يظل هو الحاضر المسيطر المتحكم في كل فرصة تلوح أمام احد منا وكأنه يريد أن يعيش حياتنا وزمننا ويقصف أعمارنا.. رغم أننا لانمانع في أن يظل بيننا ومعنا – بل وفي صدارتنا– من لديه القدرة على أن يتجدد معنا ويواكب ماجاء به زمننا من متغيرات تستوجب جديداً وتجديداً في الرؤى والأفكار والتطلعات وأساليب ووسائل الأداء والعطاء والانجاز والإبداع..

مايدور اليوم من جدل ولغط ومحاولات لتزييف وعي الناس بالتقليل من شان مبادرة فخامة الرئيس حول إجراء إصلاحات سياسية ودستورية ليس إلا صورة من صور الضمنية الشمولية الماضوية.. تتجسد في أولئك الذين يرفضون إصلاحات وانجازات سبق أن صموا أذاننا بشعاراتها والمطالبة بها .. ولكنها عندما جاءت اليوم أكثر نضجاً واقترب إلى التحقق عملياً ثارت ثورتهم وجن جنونهم..

بالأمس القريب شخص فخامة الرئيس علة من العلل المقيتة في حياتنا ومجتمعنا وجسد دولتنا وأعلن عن دواء ناجع لهذه العلة بتدوير مزمن للمناصب الوظيفية في مرافق وأجهزة الدولة وبدلاً من أن تتبلور هذه المبادرة إلى تشريع واضح ومشروع محدد وبرنامج عمل وسلوك يتجسد على ارض الواقع.. بدلاً من أن يحدث ذلك سارع البعض من ذوي القرار والنفوذ والسلطة إلى الالتفاف على هذه المبادرة بإجراء مسلسلات تدوير وتغيير بمنهجيه تقليدية لاصلة لها ولاعلاقة ولارتباط بالمقاصد الوطنية الببيلة لمبادرة وتوجيهات فخامة الرئيس إلا من حيث إنها اتخذت توجيهات فخامة الرئيس غطاء لجملة من التغييرات والقرارات التي "كرست نهج التجريب بالمتجرب" ومنهجية " قلع الثوم وزرع البصل"..

التقليدية والتقليديون الجامدون الذين توقفت عقولهم وأفكارهم وحتى طموحاتهم عند زمن محدد لم يعد من المجدي التعويل عليهم في بناء الوطن ونهضته وتطويره وتنميته بل لقد غدا هؤلاء عقبة تعيق التنمية وتحبط التطلعات وتجهض القدرات والإبداعات وتعرقل السياسات والتوجهات والمبادرات ، وتعطل طاقات البلاد وكوادرها وتسفه أحلام جيل وآمال شعب ومقدرات وطن..!

وكلا .. ثم كلا.. لن ينهض الوطن أو يتطور أو تعالج مشاكله وقضاياه بوجوه فقدت بريقها وسئمتها الحياة وعقول عقمت وتوقفت عن الإبداع ..!؟

إشكالية الديمقراطية في أدعيائها

محمد حسين العيدروس

من المسلم به أن إشكاليات الديمقراطية ليست رهينة بتوصيف البلد إن كان نامياً أم متقدماً، لكونها حراكاً تفاعلياً متجدداً مع الزمن، إلا أن حل تلك الإشكاليات قد يرتبط بذلك التوصيف لأنه متصل بالسلوك الحضاري للقوى السياسية، فغالباً ما تصطدم ديمقراطية الدول النامية بقوى تقليدية تناهض فلسفتها لكونها تدرك أن بقاء نفوذها ومصالحها مرهون بديمومة الموروث التقليدي السلبي!

من هذا المنطلق نجد أن الديمقراطية في البلدان النامية – ومنها اليمن – تستغرق زمناً ليس بالقصير في الصراع بين قوى الحداثة، والتجديد، وبين القوى التقليدية الرافضة كل مبادرات إخراج المجتمع من موروثه البالي، الأمر الذي يجعل التقدم على المسار الديمقراطي في هذه المرحلة بطيئاً، ومتعثراً بالكثير من الأزمات المفتعلة، والتوترات السياسية، التي كانت على مرّ تجارب الشعوب تنتهي لصالح قوى الحداثة والتجديد لكونها تمثل الواقع، وتترجم طموحات الأجيال التي تستلهم وعيها وثقافتها من المحيط البيئي الذي يتجاوز الحدود الجغرافية بفضل تقنيات العصر.

اليوم عندما نتشبث بالحوار، ونعتبره الممارسة الأكثر سلماً فذلك لأنه القاعدة الأساس للفلسفة الديمقراطية.. وحين يتشبث آخرون بفعاليات الشارع، ولغة التهديد والوعيد، وما يرافق ذلك من عنف، فذلك لأنهم يستمدون السلوك السياسي من عالمهم التقليدي لما قبل نصف قرن أو قرن عندما كانت الدول مجرد قبائل تُغير على بعضها البعض، وتَنهب بعضها البعض، ومن كانت له الغلبة أعلن نفسه حاكماً..!

تلك الثقافة البالية ظلت على مدى قرون سبباً رئيسياً لتخلف معظم بلداننا، ووقوعها لقمة سائغة بأفواه مختلف القوى الاستعمارية، التي كانت تجد في كل بلد من يعينها عليه من أبنائه – انتقاماً من الطرف الآخر – بغير اكتراث للعواقب، أو ما سيحل في البلد من بلاء يطول الصغير والكبير، لأن الأحقاد تعمي البصائر، وتضلها عن إدراك أصغر الحقائق.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية تمثل وسيلة العصر لبناء النظام السياسي لأي بلد، من خلال ما تفرضه من ممارسات سلمية للمنافسة، وتداول الحكم، إلا أن المفارقة التي شهدتها اليمن هي أن هناك من يمارس تجاربها، ويحرص على التمتع بكل الحقوق والحريات المرتبطة بها، لكنه بمجرد أن يخسر المنافسة يهرول إلى الشارع محرضاً على إسقاط النظام، وعاد إلى سلوكه التقليدي لحياة ما قبل نصف قرن أو قرن، وكأنه يشترط الفوز لنفسه للاعتراف بنتائج الديمقراطية – على غرار ما شهدته ساحتنا الوطنية في أعقاب الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية 2006م ، وحتى اليوم، رغم الاعتراف الصريح بنزاهة الانتخابات، وتكافؤ فرص مرشحيها..!

ومن هنا نجد أن إشكاليات الديمقراطية التي نواجهها، هي تدني وعي بعض القوى السياسية بمعنى الديمقراطية، وممارساتها، والحقوق التي تمنحها للفرد أو التنظيم وللمسئوليات التي تفرضها عليه، فمثل هؤلاء يجهلون تماماً أن الدول المتقدمة لم تتقدم إلا بفضل الديمقراطية، لأنها استطاعت أن تؤمّن لشعوبها مناخاً سلمياً آمناً تفرغت خلاله لعملية البناء والتنمية وتطوير علومها وصناعتها، وإصلاح شؤونها بعد أن كانت غارقة في الحروب والصراعات وتسخر كل أموالها وجهود أبنائها لخوض هذه المواجهات..!

ونحن في اليمن عندما تحولنا إلى الديمقراطية لم يكن ذلك لركب موجة الغرب، بل لأننا كنا مقتنعين بأنها وسيلة جيدة لتعزيز السلام والاستقرار في بلدنا بعد أ أنهكه التشطير والصراعات، والاغتيالات، والفتن، وتعثرت كل طموحاتنا الوطنية.. إذن ما قيمة الديمقراطية عندما يجعل منها البعض مصدراً للفتن، والتخريب، ودعوات التشطير، والتبعية لقوى خارجية تتربص بالوطن سوءً!؟

اليوم من حق الجميع أن يسأل: لماذا نمارس الديمقراطية إذا كان البعض يستغلها للعودة بالوطن إلى زمن ما قبل الديمقراطية والوحدة؟ ولماذا نمارس الديمقراطية إذا كان هناك من سيحرض الشارع على التمرد والتخريب إذا لم يفز بالانتخابات؟ ولماذا نمارسها إذا كانت ستؤدي إلى تعطيل المؤسسات الإنتاجية، والتعبئة للاعتداء على المنشئات النفطية، ووقف التعليم في المدارس، وعرقلة الاستثمارات؟

لا شك أن هناك من يفهم الديمقراطية بطريقة معاكسة تماماً لمعناها، ليس لأنه بليد إلى هذا المستوى، ولكن لأنه يرى أن مصلحة الحزبية والشخصية هي في غياب السلم الاجتماعي، والحراك التنموي، وفي ديمومة الفقر والجهل والتخلف وفي بقاء يديه ممدودة للتسول باسم الوطن وأبنائه!

وقفة مع النفس للمكاشفة

يزعم بعض قادة أحزاب العجنة الغريبة (المشترك) أن ما تشهده الساحة حالياً هو "حراك سياسي صحي يهدف إلى إصلاح الأوضاع!!".

والواقع إن هذا الزعم البعيد عن أي حقيقة يمكن التحدث عنها، ليس إلا هروب من تحمل المسؤولية الوطنية اتجاه الشعب، الذي وجد (المشترك) نفسه مكشوفاً أمامه، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في ايلول (سبتمبر) العام المنصرم 2006م والتي خرج منها (المشترك) مهزوماً.. نعم نقول هروب من الحقيقة التي تؤكد بأن الفوضى وأعمال الشغب وترديد شعارات قذرة تمس وحدة الشعب الوطنية لا تعتبر حراكاً سياسياً بل تخريب سياسي لا يمكن قبوله مهما نهقت الحمير من الخارج والتي تعتقد أن نهيقها يمكن أن يعيد الوطن إلى الوراء إلى ما قبل المنجز العظيم الذي تحقق في الثاني والعشرين من آيار (مايو) عام 1990م، منجز الوحدة، التي أعادت الكرامة لشعبنا وجعلته شعباً حضارياً الحوار أساس منهجه السياسي الديمقراطي بدلاً من استخدام السلاح عند أي منعطف تمر به البلاد ويختلف فيه "الرفاق"، فتكون البندقية بدلاً من الحوار.. لذلك فنهيق حميرنا في الخارج لن تسمعه إلا آذانهم أما عقولهم فهي من الله سبحانه وتعالى قد عميت واسودت مثل أجسادهم.. فشعبنا داخل الوطن وإن وجدت بينها بعض صور من الحمير الهاربة في الخارج، فإن ثقافة الوحدة قد ترسخت فيه وصار الحوار هو اللغة الوحيدة في التخاطب مع الآخر على أرضية الديمقراطية التي أحلاها مر في الكثير من المواقف.

نقول ذلك لأن البعض مازال مصراً في المضي بأعمال الفوضى والبلبلة وترديد الشعارات الحقيرة التي وصلت إلى حد المطالبة بـ "اتحاد الجنوب العربي" نفس المشروع الاستعماري الذي نفذه المستعمر البريطاني إبان احتلاله الوطن وقوبل بثورة مسلحة دفعته للخروج من الوطن.. وإصرار البعض في ذلك، يكشف أن المخطط الهادف زعزعة الأمن والاستقرار والنيل من الوحدة الوطنية مدفوع أجره من الخارج، مخطط انفصالي وجد بعض رموزه في الداخل لتنفيذه متناسياً أن شعبنا قد تجاوز بفضل الوحدة وقيادة فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح، هذه المخططات التآمرية وترسخت لديه لغة الوحدة والتنمية والديمقراطية.. وهو أمر يجعلنا أمام هذا التحدي الجديد القديم أن نقف مع النفس للمكاشفة ولعل تشكيل (لجنة متابعة وتقويم الظواهر الاجتماعية والوحدة الوطنية والتنمية) برئاسة الأستاذ المناضل / سالم صالح محمد – مستشار رئيس الجمهورية هي إحدى المعالجات الصائبة التي أتخذها فخامة الأخ رئيس الجمهورية تنفيذاً لبرنامجه الانتخابي الذي به جدد له الوطن كله شعباً وأرضاً الثقة في القيادة وقد سبق لي بكل تواضع أن أشرت إلى هذه اللجنة التي تعقد اليوم في مدينة عدن الساحرة العاصمة الاقتصادية والتجارية أعمال اجتماعها الثاني والذي من المقرر أن تقرّ فيه برنامجها التنظيمي والتنفيذي لسير أعمالها وفي المقدمة إيجاد حلول نهائية وبصورة علمية وواقعية مدروسة للظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثر على الوحدة الوطنية بالدرجة الرئيسية والتنمية التي تحمي السلم الاجتماعي وتضع هذه الحلول بكل شفافية أمام الشعب والقيادة السياسية نحو تنفيذ خطط الإصلاح الشامل وصون الوحدة وتطوير التجربة الديمقراطية وبناء اليمن الجديد.

إقبال علي عبدالله

ومن نافل القول إن اجتماعات لجنة متابعة وتقويم الظواهر الاجتماعية والوحدة الوطنية والتنمية هي اجتماعات الوقوف مع النفس للمكاشفة بالأخطاء بعيداً عن التعصبات وهدفاً في الإصلاح والتنمية التي هي أساس أي حوار سياسي بين السلطة والمعارضة بدلاً من دفع الناس إلى الفوضى وإشاعة البلبلة التي لن تعيد الوطن إلى ما قبل الوحدة المباركة، بل ستقسمه وتكون البندقية والاقتتال هي لغة التخاطب في هذا التقسيم، جنب الله وطننا هذا المنزلق الذي تحاول حمير الخارج دفعنا إليه وتروج له يومياً بعض "صحف العمالة" في الداخل.

خاتمة القول وللقول بقية إننا نتطلع اليوم إلى اجتماعات لجنة متابعة وتقويم الظواهر السلبية تحت رعاية فخامة الأخ رئيس الجمهورية نتطلع إلى بذل الجهد الصادق المبني على الصدق والشفافية لأن الخطر المحدق بالوطن أكبر مما تتصوره بعض الأحزاب والصحف السوداء.. غير أن إرادة الشعب وقيادة فخامة الأخ الرئيس وحكمته أكبر هي الأخرى من الخطر، خاصة وأن الوحدة راسخة مثل الجبال.

فدعونا نجتمع ونتحاور والتنمية هي الأجندة.

تآزر مخذول

في شتى بلدان العالم (قديما وحديثا) توجد قوانين ولوائح وأنظمة أو ما شابه ذلك من مسميات ليس للتباهي بها أو لأي سبب سوى تنظيم أمور الناس وتسيير عجلة الحياة وإلا بالطبع كانت الانسانية أشبه بغابة يطغى فيها القوي على الضعيف أو فوضى يتمادى بها السفهاء على العقلاء وهذه كلها أمور مسلمة.

وأحببت فقط التوطئة لما أراه ويلمسه عامة الرعية وخصوصا هذه الأيام من تآزر لبعض قوى الضلال ومحاولاتهم (العابثة) لإعاقة عجلة البناء والتنمية وشق العصا وتشتيت الصفوف بغية تمزيق الوطن والنيل من وحدته المباركة الباقية بقاء الجبال الشماء في وطننا الحبيب.

وحتى لايكون طرح الكلام على عواهنه (كما يفعل أولئك في أبواق النشاز التي ينفخون بها) فان المنطق والعقلانية (بل وربما المبتلى بالجنون) يفرض علينا تساؤلات عديدة تكشف وجود مؤامرة ضد الوطن وأبنائه من أولئك الذين استلموا في الماضي حفنة من الدولارات وباعوا وطنهم ولا غرابة ان قلنا أسرهم ومن أهم هذه التساؤلات:

– لماذا اختار مروجو الفتن وقتاً واحداً وبالذات الآن للمطالبة ببعض الحقوق التي تم تلبيتها أصلا؟

– لماذا يحاول اولئك المرضى عبر إعلامهم وصحفهم الصفراء الهروب من لغة الحوار والتفاهم الى لغة الفتن وإشعال الفوضى والتدمير وجر البلاد إلى أتون صراعات المستفيد الأول منها هم أعداء الوطن؟

– لماذا يسعى بعض أولئك الغوغائيين إلى الانفصال – دوماً – في لغتهم التي يستخدمونها في خطاباتهم ويصرون على إنكار خيرات الوحدة اليمنية المباركة التي طالتهم ومن ذلك الديمقراطية التي أساءوا استغلالها ولم تكن موجودة سابقاً؟

– لماذا تنصاع تلك الأقلام الحاقدة وأصحابها إلى ربط الوحدة اليمنية بشخص أو فئة أو جماعة ويتناسون أنها وحدة شعب؟ ثم من سمح ويسمح لهم التخاطب باسم الشعب الذي قد فطن إلى الاعيبهم القذرة؟

لماذا ولماذا .. الخ من الأسئلة والاستفسارات العديدة التي يجب أن نقف عندها ولو بضعة دقائق للتأمل وكشف النقاب عن مؤامرة دنيئة تحاك ضد الوطن الواحد وأبنائه الشرفاء.

رفيق علي أحمد

عموماً : بات من المفروض بل ومن الواجب (إن صح التعبير) أن تقف الدولة بمؤسساتها القانونية موقف حزم وفصل – لردع – كل من تسول لهً نفسه المساس بأمن واستقرار البلاد .. وإذا كان هناك من مطالب او مزاعم وأقاويل فلتكن وليسرح ويمرح صانعوها مثلما شاءوا لكن بعيداً عن الوحدة اليمنية التي ضحى من أجلها الآباء والأجداد ورسخ دعائمها أبناء الوطن بدمائهم الزكية.

واعتقد أنه وإلى هنا كفى تساهلاً وتسامحاً مع هذه الفئة الضالة التي تجري العمالة في عروقها مجرى الدم ولا يمكن أن تنسى حقدها الدفين على الشعب الذي تصدى ويتصدى لها على الدوام، ويخذل تآزرها على العمال وشق الصف الواحد.

مبادرة فخامة الرئيس

اللامركزية وبمشاركة واسعة

أ . د . أحمد صالح منصر

على مدى (29) عاماً من عهده الميمون كانت لفخامة الرئيس / علي عبدالله صالح – حفظه الله العديد من المبادرات التاريخية،، والجريئة رسم السياسات ووضع المعالجات والتصورات والتي تهدف لمواصلة الازدهار والتطور وبتعزيز النهج الديمقراطي في بلادنا وبحل الخلافات وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء عربياً وإقليمياً.. ويمتلك فخامة الرئيس رؤية وبعد نظر وخبرة متراكمة تؤهله في الصياغة الصائبة لمبادرته والذي سبق طرحها.. وتؤخذ للعمل بموجبها نظراً لحسن نوايا الأفكار للمعالجات التي تتضمنها مبادراته خلال الأعوام الماضية.. والمكانة المرموقة التي حظى بها الرئيس / علي عبدالله صالح محلياً وعربياً وإقليمياً بسبب وطنية العمالة وتوجيهاته المعروفة دولياً.

ومن وجهة نظري استطيع التأكيد بأن مبادرة فخامته الأخيرة تاريخية وجريئة وواسعة ويمتلك رئيس الجمهورية حقاً دستوريا وفقاً للصلاحية المخولة له بعرضها على نواب الشعب في البرلمان وتمرير التعديلات الدستورية بعد التصويت عليها في استفتاء عام، كما أكد فخامته عندما عرضها على اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام التي وافقت بدورها على مبادرة فخامة الرئيس وقرارها بعرضها ضمن جلسات الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك لمناقشتها بهدف تعزيز الاصطفاف وتوسيع المشاركة في وضع السياسات التي تهدف تطوير العمل السياسي والمصالح العليا للشعب.

وما يؤسف له هروب وإدارة ظهر أحزاب اللقاء المشترك في جلسات الحوار.. والحوار هو سلوك حضاري ونهج ديمقراطي.. ورفض التحاور مؤشر خطير لأحزاب اللقاء المشترك المعارض ونتساءل كيف يمكن أن يكون الحال في حالة وصول هذه الأحزاب للسلطة من خلال الانتخابات هل سترفض الجلوس للحوار وتلغي الآخرين.

إننا ندعو بمراجعة عدم الجلوس لطاولة الحوار للتحاور حول مستقبل تطوير النظام السياسي والذي تضمنتها مبادرة فخامة الرئيس وقضايا المصالح العليا لوطن 22 مايو حيث لا زلنا كمؤتمر شعبي عام قلوبنا مفتوحة للحوار والتحاور لجوهر مستقبل تطوير النظام السياسي والذي تضمنته مبادرة فخامة الرئيس وأهمها في اللامركزية وبتوسيع صلاحيات المجالس المحلية في المحافظات والمديريات في إطار حكم محلي يتم انتخابه من قبل المواطنين يهدف إلى تعزيز حكم يرتكز على إرادة الناخب وبتوسيع مشاركة المرأة بنسبة (15 %) في مختلف نواحي الحياة السياسية.

ومجدداً ندعو إلى التمسك وتعزيز الممارسة الديمقراطية بشكل حضاري بعيداً عن المكايدة السياسية ودغدغة مشاعر المواطنين من خلال خطاب سياسي وشعارات تمس المصالح العليا وتمزق الوحدة الوطنية لا سمح الله.

أمين عام جامعة عدن